الحكومية

• تعرف تكوين الحكومة كجهاز تنظيمي وإداري على المستوى المركزي؛

• تحديد بعض الاختصاصات المخولة للحكومة بموجب الدستور؛

• تتبع مراحل إصدار قانون حكومي والشعور بأهميته في ترسيخ دعائم الدولة؛

ترسيخ بعض المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الدستورية.

المادة: التربية على المواطنة أهداف التعلم:

المستوى: الثانيــة

تم التحميل من خلال موقع الشاوني التربوي التربوي التحميل من خلال موقع الشاوني التربوي

	<mark>مراحل إنجاز الدرس</mark>
ق المتمام التلاميذ الحكومة ببلدي جهاز تنظيمي وإداري مركزي يتألف من الوزير الأول ووزراء مسؤولين عن السياسة العامة بالبلاد، وهي تمثل السلطة التنفيذية بالبلاد. أجل الوصول فكيف تتشكل الحكومة ببلادنا؟ وماهي اختصاصاتها؟ وماهي المراحل التبعة لإصدار قانون حكومي؟ حاور الدرس	

١ – تكوينات الحكومة على المستوى المركزي:

لف الحكومة من الوزير الأول والوزراء، حيث تعين من قبل الملك، ومن الأغلبية النيابية، تتكون الحكومة المغربية من الوزير الأول، وهي مسؤولة أمام الملك والبرلمان، فبعد تعيين أعضاء	ماهي تكوينات الحكومة؟	الوثيقة 1 ص 162	تعرف تكوين الحكومة	
حكومة من قبل الملك، يتقدم الوزير الأول أمام غرفتي البرلمان لعرض برنامج حكومته، الذي يرسم فيه الخطوط الموجهة، لعمل فريق حكومته، التي يعتزمون تنفيذها في مختلف القطاعات	1		كجهاز تنظيمي وإداري	
وطنية، وبشكل خاص في المجالات التي تهم ا <mark>لسياسة</mark> الاقتصادية والاجتماعية <mark>والخارجية للبلاد</mark> . وتبين الخطاطة التالية تشكيل <mark>وزارة التوبية الوطنية:</mark>			على المستوى المركزي؛	
الوزير				
التفتيش العام الديوان				
الكتابة العامة				
المديريات				
الأقسام				
المصالح				
الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين				
النيابات الإقليمية				

التقويم المرحلي: أبرز أهم تشكيلات الحكومة.

٢ - اختصاصات الحكومة:

ينص الدستور في فصول متعددة على الاختصاصات التي يمارسها أعضاء الحكومة كهيئة جماعية على رأسها الوزير الأول وأهمها:	ماهي أهم الاختصاصات المخولة	الوثيقة 1 ص 163	تحديد بعض	
– السهر على تنفيذ القوانين، ولهذا الغرض، توضع الإدارة رهن تصرف الحكومة (ف 61).	للحكومة؟	الوثيقة 2 ص 164	الاختصاصات المخولة	
– للحكومة أن تدفع بعدم القبول في شأن كل اقتراح أو تعديل من طرف البرلمان لا يدخل في اختصاص القانون (ف 53).		الوثيفة 2 ص 104	للحكومة بموجب	
- للحكومة وحدها الصلاحية في تقديم مشاريع قوانين ترمي إلى تغيير البرنامج المصادق عليه من قبل البرلمان و المتعلق بنفقات التجهيز في مخطط التنمية (ف 50 فقرة 20).		الوثيقة 3 ص 164	الدستور؟	
- للحكومة الحق في تقديم تعديلات حول النصوص الموضوعة لدى مكتب كل من مجلسي البرلمان، ولها أيضا بعد افتتاح المناقشة أن تعارض في بحث كل تعديل من قبل على اللجنة التي				
يعنيها الأمر (ف 57).				

التقويم المرحلي: - حدد أهم الاختصاصات المخولة للحكومة.

٣- مراحل إنجاز قانون حكومي:

لإصدار قانون من طرف الحكومة، فإنه يمر بمجموعة من الردهات وتحت يد سلطات متعددة حتى يصبح قانونا، ففي البداية تتكلف الوزارة الوصية بإعداد مشروع القانون، حيث يعرض مشروع	ماهي أهم المراحل لإصدار قانون	الوثيقة ص 165	تتبع مراحل إصدار قانون	
القانون هذا على المجلس الوزاري برئاسة الوزير الأول وذلك قصد المناقشة، ثم يوضع هذا المشروع لدى مكاتب البرلمان، هذا الأخير الذي يحيله على لجان متخصصة قصد دراسته واقتراح	حكومي؟		حكومي والشعور	
تعديلات عليه إن أمكن ذلك، ثم يطرح المشروع للمناقشة في البولمان خلال جلساته، وإذا ماتم الطعن فيه يرسل إلى المجلس الدستوري للمراقبة قصد مراقبة مدى مطابقة مشروع القانون هذا			بأهميته في ترسيخ دعائم	
للدستور، وفي حالة الموافقة فإنه يعرض على الملك قصد الأمر بتنفيذه، وإذا ما تمت الموافقة عليه، يخرج مرسوم في الجريدة الرسمية قصد تنفيذ القانون الجديد.			الدولة؛	

التقويم المرحلي: أبرز أهم الخطوات المتبعة لإصدار قانون حكومي.

التقويم الإجمالي: - أبرز هرم التشكيل الحكومي. - حدد بعض اختصاصات الحكومة. - حدد المراحل التي يمر منها قانون المالية مثلا.

المفاهيم والمصطلحات:

- جهاز تنظيمي: أي جهاز يسهر على تنظيم الحياة السياسية واالقتصادية والإدارية داخل البلاد.
- السلطة التنظيمية: سلطة يتولاها الملك أو الوزير الأول باسم الحكومة وتصدر عنها قرارات تشريعية تهدف إلى توضيح بعض القوانين أو فقرات منها.
 - التوقيع بالعطف: توقيع القوانين من طرف الوزير الأول أو الوزراء نيابة عن الملك.
 - · مشروع القانون: هي القوانين التي تضعها السلطة المختصة كالحكومة والتي لم تتم بعد مناقشتها أو المصادقة عليها من طرف البرلمان.
- تفويض السلطة: الوزير الأول هو المسؤول عن تنفيذ القوانين، لكنه يخول للوزراء المختصين مهمة التنفيذ وذلك ما يطلق عليه مصطلح التفويض.
 - الطعن في السلطة التنفيذية: توجيه مجموعة من الحجج يُبررُ بها الخلاف الموجود في دستورية مشروع القانون الذي ناقش في البرلمان.

من إنجاز الأستاذ عبد المولى الشركي مصباح

تم التحميل من خلال موقع الشاوني التربوي التربوي www.jami3dorosmaroc.com